

## مفهوم فرض الاستمرارية

يعد مفهوم فرض الاستمرارية ان الوحدات الاقتصادية ذات نشاط مستمر الى مدة غير معروفة النهاية وفي حالة ان الوحدة الاقتصادية تحقق خسائر كبيرة ومستمرة فعليها ابلاغ مستخدمي القوائم المالية وهذا ما تأكده المعايير المحاسبية ، كما يقوم هذا الفرض على أساس أن اعداد القوائم المالية للوحدة الاقتصادية مبني على افتراض أن للوحدة الاقتصادية مستمرة في أعمالها إلى أجل غير محدد في المستقبل ما لم توجد دلائل جوهرية تشير إلى عكس ذلك .وبالتالي فإن حالات التصفية هي حالات استثنائية .ويعكس هذا الفرض أثره على عمليات القياس المحاسبي إذ يتمسك المحاسبون بقياس الموجودات على أساس تكلفتها التاريخية ( على أساس تكلفة الحيازة في تاريخ الحيازة)، وليس على أساس قيم التصفية. . كما اشار المعيار المحاسبي المصري رقم (1) الفقرة (23 ، 24) يراعى عند اعداد القوائم المالية في الوحدة الاقتصادية ، أن تقوم الإدارة بإجراء تقييم لقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار ، وعند عدم اعداد القوائم المالية طبقاً لفرض الاستمرارية يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة أيضاً. فضلاً عن الإفصاح عن الأساس الذي تم استخدامه في إعداد القوائم المالية وكذلك السبب الذي من أجله تم اعتبار الوحدة الاقتصادية غير مستمرة .

وعند تقييم مدى ملائمة الافتراض المحاسبي الاستمرارية ، تأخذ إدارة الشركة في الحسبان كافة المعلومات المتاحة عن المستقبل المنظور والذي يمثل مدة لا تقل عن اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية العمومية ، وإذا كان لدى الوحدة الاقتصادية ماضٍ عن العمليات الاقتصادية المربحة وقدرة على الوصول الى الموارد المالية ، فإنه قد يكون من الملائم الاستنتاج باستمرارية الوحدة الاقتصادية دون الحاجة إلى تحليلات تفصيلية ، وقد يحتاج الأمر في حالات أخرى أن تدرس الإدارة مجموعة من العوامل المرتبطة بنسبة الربحية الحالية والمتوقعة ، وكذلك جداول خدمة القروض ومصادر التمويل المرتقبة وذلك قبل أن يستقر في يقينها استمرارية الوحدة الاقتصادية . ( المعيار المحاسبي المصري (1) ، 2006 )

## مسؤولية ادارة الشركة ومراقبي الحسابات عن استمرارية الشركات:

يمكن تحديد مسؤولية ادارة الشركة ومراقبي الحسابات عن استمرارية الشركات في ظل النقاط الاتية :  
مسؤولية ادارة الشركة عن الاستمرارية :

1- عند اعداد البيانات المالية لشركة على ادارة الشركة عمل تقييم لقدرة الشركة على الاستمرار ، كما يجب ان يكون اعداد البيانات المالية على ان الشركة مستمرة في نشاطها مالم يكون هناك امر في تصفيته ، وكما يجب على ادارة الشركة الافصاح في حالة توافر احداث او ظروف تثير شكوك على عدم قدرة الشركة على الاستمرار .

2- على ادارة الشركة عند تقييم استمرارية الشركة ان تأخذ بعين الاعتبار كافة المعلومات المتوافرة في المستقبل المنظور والتي يجب ان تكون في الاقل اثني عشر شهراً من تاريخ توقيع قائمة المركز المالي ، كما عليها اخذ سلسلة من العوامل المحيطة بالربحية الحالية والمتوقعة ، وبرامج تسديد الديون ، ومصادر التمويل وغيرها من الامور التي تثبت فرضية الاستمرارية .

### أ. مسؤولية مراقب حسابات الشركة عن الاستمرارية :

1- من اهم الامور على مراقب الحسابات الاخذ بها هي التأكد من الاحداث غير مؤكدة حول مدى استمرارية الشركة في اداء اعمالها الاعتيادية والتي يجب ان تكون اثني عشر شهراً من تاريخ توقيع قائمة المركز المالي.

2- على مراقبي الحسابات عند قيام ادارة الشركة بأعداد بياناتها المالية ان يقيم مدى قدرة الشركة على الاستمرار بمزاولة اعمالها الاعتيادية الا اذ كانت لدى ادارة الشركة نية التصفية او الرغبة في عدم مزاولة نشاطها.

3- على مراقبي الحسابات التأكد من قيام ادارة الشركة من الافصاح عن الاحداث المستقبلية التي تثير شكوك عدم الاستمرارية عند تقديم البيانات المالية ، وفي حالة عدم الافصاح عليه توضيح ذلك في تقريره .

4- على مراقبي الحسابات عند التحقق من استمرارية الشركة مراعاة جملة من الامور هي ( اتجاه الارباح والخسائر ، طبيعة عمليات الشركة ، كفاءة ادارة الشركة ، احجام البنوك التي تقدم تسهيلات للشركة ..... الخ

## 2-2-3: ادوات الاجراءات التحليلية المستخدمة في التحقق من استمرارية الشركات :

تشمل ادوات الاجراءات التحليلية ثلاثة ادوات يمكن استخدامها من قبل المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين في التأكد من مدى استمرارية الشركات من ممارسة نشاطها وهي:

### 1- تحليل النسب والمؤشرات :

تحليل النسبة هو مقارنة العلاقات بين ارصدة حسابات البيانات المالية، ومقارنة ارصدة الحسابات مع البيانات غير المالية، أو مقارنة العلاقات بين الشركات في الصناعات المماثلة ، وتحليل النسب يمكن أن يكون أكثر فعالية من تحليل الاتجاه بسبب المقارنات التي تكشف تقلبات غير عادية في كثير من الأحيان في الميزانية العمومية وقائمة الدخل . وهناك خمسة أنواع من تحليل النسبة المستخدمة في

#### الإجراءات التحليلية

1 النسب التي تقارن بيانات العملاء والصناعة.

2 النسب التي تقارن بيانات العميل مع بيانات الفترة السابقة المماثلة.

3 النسب التي تقارن بيانات العميل مع النتائج المتوقعة من قبل العميل.

4 النسب التي تقارن بيانات العميل مع النتائج المتوقعة من قبل المدقق.

5 التي تقارن بيانات العميل مع النتائج المتوقعة باستخدام البيانات غير المالية.

كذلك من بين النسب المالية التي يمكن استخدامها في الاجراءات التحليلية لعملية التدقيق هي نسبة السيولة ونسبة الملاءة والربحية ويساهم هذا التحليل في كشف الانحرافات والتغيرات في البنود التي تستوجب البحث والاستفسار .

### 2- تحليل الاتجاه:

تحليل الاتجاهات هو تحليل التغيرات في رصيد الحساب أو النسبة مع مرور الوقت. إذ يمكن أن يقارن تحليل الاتجاه رصيد الحساب في العام الماضي مع الرصيد الحالي غير المدقق أو في فترات زمنية عديدة. يعمل تحليل الاتجاه بشكل أفضل عندما يكون الحساب أو العلاقة يمكن التنبؤ بها إلى حد ما (مثل نفقات الإيجار في بيئة مستقرة). وهو أقل فعالية عندما يكون الكيان المدقق قد شهد تغييرات كبيرة في التشغيل أو المحاسبة. العدد السنوات المستخدمة في تحليل الاتجاه هو وظيفة من استقرار العمليات.

### 3- اختبارات المعقولة

اختبار المعقولة هو تحليل أرصدة الحسابات أو التغيرات في أرصدة الحسابات ضمن فترة محاسبية من حيث "معقوليتها" في ضوء المتوقع العلاقات بين الحسابات. وهذا ينطوي على تطوير التوقعات القائمة على البيانات المالية، والبيانات غير المالية، أو كليهما. على سبيل المثال، باستخدام عدد الموظفين واستئجارها وإنهاءها، وتوقيت التغيرات في الأجور، وتأثير الإجازات والمرضى يوما، يمكن للنموذج التنبؤ بالتغيير في مصروفات الرواتب من العام السابق إلى الرصيد الحالي. وعلى النقيض من تحليلات الاتجاه والنسبة (التي تفترض ضمنا علاقات مستقرة)، اختبارات المعقولة استخدام المعلومات لتطوير التنبؤ الصريح للرصيد الحساب. يضع المدقق افتراضات لكل من العوامل الرئيسية (على سبيل المثال. الصناعة والعوامل الاقتصادية) لتقدير رصيد الحساب. وتستخدم اختبارات المعقولة طريقة تحليل الانحدار الاحصائي في زيادة تحسين دقة التوقعات من خلال السماح عدد ممكن المتغيرات (المالية وغير المالية) ذات الصلة لتشكيل التوقعات. إذ يعد تحليل الانحدار من الطرق الاحصائية التي تستخدم للآيجاد العلاقة بين متغيرين احدهما متغير مستقل والآخر متغير تابع ، ويمكن ان يستخدم لمعرفة العلاقة بين اكثر من متغيرين اثنين ، وان الاساس في استخدام تحليل الانحدار هو لمعرفة القيمة التنبؤية للمتغير التابع استنادا الى البيانات التاريخية للمتغير المستقل .